

«بي أم أي بنك» يعزز شبكة خدماته بإطلاق الفرع العاشر في سلماباد

الهزيم: نجاح الحوار الوطني سيكون انطلاقة قوية للاقتصاد البحريني

منتدى الأعمال البحريني البريطاني ينظم لقاء حول استراتيجيات التسويق الفعالة



في لقاء عقده منتدى الأعمال البحريني البريطاني مؤخرا، قدم العضو المنتدب لشركة استشارات التسويق ACK Solutions ورئيس برنامج التسويق في بوليتكنك البحرين بريان لينز، عرضا مشتركاً حول استراتيجيات التسويق الفعالة، وذلك أمام أكثر من ٤٠ شخصا من مختلف الشركات والمؤسسات المحلية.

وتحدث الأكبر عن الطرق التي تمكن المؤسسات من زيادة فرصها في تطوير المنتجات ذات القيمة بالنسبة للعملاء.

وقال إنه إذا تم شرح هذه القيمة بشكل مبسط ومختصر فإنه يمكن للعملاء فهمها بسهولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب، كما ويقود في أغلب الأحيان إلى فتح قنوات الحوار والتواصل المستمر مع العملاء وهو ما يضمن استمرار المبيعات بشكل ثابت.

وقال إن «غالبية المنتجات الجديدة التي تطرح غالبا ما تبوء بالفشل، فيفضل الشركات تخمض شهورها وأحيانا سنوات طويلة في تصنيع المنتج المتحالي من دون الرجوع إلى العملاء وأخذ رأيهم، وبعد ذلك تكتشف أن المنتج ليس مرغوبا، وأضاف أن «الشركات

تستطيع أن تزيد فرص نجاح منتجاتها وخدماتها الجديدة من خلال أخذ رأي العملاء فيها أثناء تطويرها من أجل تلبية أية احتياجات قد تكون خفية».

وشرح لينز كيف يمكن لطلاب كلية التسويق أن يدعوا الشركات البحرينية من خلال مشاريعهم الخاصة التي يقدمونها في السنة الأخيرة من الدراسة.

وقال إن «الطلاب قد يشكلون مصدرا مهما للاستشارة ويعملوا على مشاريع ذات قيمة كبيرة للشركات، ولدينا أمثلة كثيرة تثبت القيمة العظيمة التي يعود بها علم الطلاب على الشركات المشاركة.

على نجله نفتح المجال للطلاب للتطوير، ومن جهة أخرى يمكن أن يتم استخدام أفكارهم بشكل عملي وحقيقي في مجال الأعمال، أي أنه

وضع مفيد للفرق. ونحن نشجع على أن تشارك عدد أكبر من الشركات فيه، بدورها قالت رئيسة مجموعة فعالية المؤسسات في منتدى الأعمال البحريني البريطاني جيل بوغيس إن «الهدف من وجود مجموعتنا هو تمكين الناس من التعلم من بعضهم البعض ومناقشة طرق تحسين مكان العمل. وقد وفر هذا اللقاء الذي شهد حضورا جيدا فرصة جيدة للقيام بذلك.

يشار إلى أن منتدى الأعمال البحريني البريطاني هو شبكة متنامية من رجال وسيدات الأعمال في البحرين، ويضم حاليا أكثر من ٤٦٠ عضوا. ويهدف المنتدى إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين البحرين وبريطانيا من خلال توفير فرص التعارف وتبادل المعرفة بين مجتمعي الأعمال البريطاني والبحريني.

تلبية كافة متطلباتهم المالية»، وأضاف «سنواصل التزامنا بتعزيز مستوى راحة عملائنا من خلال مواصلة توسيع شبكتنا حول المملكة، والتي كانت المحرك وراء نمونا في السنوات الأخيرة من خلال تقديم خدمات مصرفية ذات قيمة مضافة بشكل سهل ومريح لعملائنا في كافة المناطق. شكرنا وامتناننا موصول لمصرف البحرين المركزي وكافة مساهمينا وشركائنا وعملائنا على دعمهم وتعاونهم المستمر مع البنك.

وسوف يقدم الفرع الجديد في سلماباد تشكيلة متكاملة من الحلول المالية المتطورة، والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات بشكل يراعي ميزانياتهم وأهدافهم المالية على اختلافها. وسيقوم فريق مميز بتوفير كافة خدمات البنك على أعلى المستويات، بما في ذلك خدمات التجزئة، إدارة الثروات، القروض، السحب الزائد، بطاقات الائتمان، الودائع، حسابات التوفير وبرنامج توفير عادي.

ويمكن لعملاء بي أم أي بنك زيارة الفرع الجديد من الأحد إلى الخميس ٧:٣٠ صباحا - ١:٣٠ بعد الظهر، وفي الفترة المسائية أيام الأحد والثلاثاء والخميس ٤:٣٠ عصرًا - ٦:٣٠ مساءً. كما يوفر الفرع جهاز صراف آلي مع خدمة الإيداع نقدا وبالشيكات، إضافة إلى جهاز خدمة ذاتية يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع يمكن من خلاله الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل آمن تماما..



نتائج البنوك في ٢٠١٢ إيجابية.. وتوقع نمو القروض التجارية ٨% في ٢٠١٣

ورد على سؤال حول رؤيته لحرمة الاندماجات في القطاع المصرفي البحريني.. قال الهزيم: إنه يشجعها ويراهم إيجابية نظرا لصغر حجم السوق البحريني وزيادة عدد البنوك بشكل كبير وهو ما أشبع السوق تماما، وبناء عليه فإن حركات الاندماج في الوقت الذي ستخدم فيه مصالح هذه البنوك وحلقة أسهمها ستخدم القطاع المصرفي نفسه.

من جانبه.. قال يوسف حسن على هامش الافتتاح: «إطلاق بي أم أي بنك لفرعه العاشر الذي يقدم باقته المتكاملة من الخدمات في موقع متميز بمنطقة سلماباد التي تفتقد هذا المستوى من الخدمات المصرفية، كما أننا نعتزم مواصلة دعمنا الكامل للبنك في مشاريعه المستقبلية، يمثل هذا الفرع الجديد انعكاسا جليا للبيئة التنظيمية المتقدمة في البحرين، والتي تشجع على النمو المستمر في القطاع المالي والمصرفي».

وصرح جمال الهزيم الرئيس التنفيذي لبي أم أي بنك بأن «افتتاح الفرع الجديد للبنك يأتي في إطار تلبية متطلبات قاعدته المتنامية من العملاء من الأفراد والشركات في هذه المنطقة الحيوية.. وتضم سلماباد العديد من الشركات والمصانع ومشاريع الإسكان الحكومية قيد الإنشاء، والتي ستؤدي إلى طفرة كبيرة في الحركة السكنية في هذه المنطقة الحيوية، من خلال فرعا المتكامل الجديد في هذه المنطقة التي تشهد نموا متسارعا، فإننا الآن على ثقة من استعدادنا للوصول بشكل فاعل لعملائنا في جميع محافظات البحرين الرئيسية من خلال تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات التي

المملكة بشكل عام.

وأعرب الهزيم عن أمنيته أن يستمر «بي أم أي بنك» في تحقيق الأرباح خلال ٢٠١٣ بعد أن كسر حاجز الخسائر للمرة الأولى بعد ٥ سنوات بتحقيق أرباح في ٢٠١٢ تم الإعلان عنها أمس الأول، مبينا أن سياسة البنك مستمرة في التركيز على السوق المحلي وخاصة قطاع التجزئة والقطاع التجاري.

وأشار الهزيم إلى أن البنك مستمر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع تمكين، وخصص محفظة قدرها ٣٠ مليون دينار لهذا الغرض ولا زالت تقدم قروضها للمؤسسات الراغبة حتى الآن، مبينا أن الرغبة في الاقتراض لإقامة المشروعات قد شهدت تزايدا في الشهور الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٢ وهو ما يعكس حالة إيجابية جيدة للاقتصاد وروحا معنوية مرتفعة للتجار ورجال الأعمال، وهو أمر مهم للغاية من وجهة نظره للحكم على الأوضاع في أي سوق، مؤكدا أن قلق المستثمر وحالته المئوية تنعكس مباشرة على أعماله في هذا البلد أو ذاك.

وتوقع الهزيم أن يشهد العام الحالي نموا في القروض التجارية يقدر بنحو ٨% إلى ١٠%، وأكد الهزيم أن الحكومة لا زالت هي المحرك الأساسي للاقتصاد البحريني حتى الآن، ونشاط المشروعات الحكومية يكتسب إيجابا على العديد من القطاعات الاقتصادية، مبرحا عن توقعه بأن يشهد النصف الثاني من العام الجاري ٢٠١٣ طرح عدد من المشروعات الحكومية التي ستساهم بقدر كبير في إغناش الحركة الاقتصادية وتنشيط السوق.

كتب - كريم حامد

تصوير - جوزيف

توقع جمال الهزيم الرئيس التنفيذي لبي أم أي بنك أن يكون عام ٢٠١٣ أكثر إيجابية وحراكا ليس على صعيد القطاع المصرفي فقط بل على الاقتصاد البحريني بشكل عام، مشيرا في هذا الصدد إلى أن الدعوة للحوار السياسي التي دعا إليها جلالة الملك حمد بن عيسى إذا أنت ثمارها المرجوة سيكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة على المجتمع ومن ثم الاقتصاد البحريني، مشيرا إلى أنه لا يمكن الفصل أبدا بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي دولة.

وأكد الهزيم أن نجاح الحوار الوطني سيكون انطلاقة قوية للاقتصاد البحريني في العام الجديد، داعيا جميع الأطراف التحلي بالمسؤولية الوطنية والقفز فوق المصالح الضيقة لأي جهة أو طرف، جاء ذلك في تصريحات للصحفيين على هامش افتتاح الفرع العاشر للمصرف في سلماباد صباح أمس، وحضر حفل الافتتاح السيد يوسف حسن يوسف مدير إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة في مصرف البحرين المركزي، إلى جانب عدد من الإداريين في البنك والضيوف والإعلاميين.

وأبدى الهزيم تفاؤله بنتائج البنوك البحرينية عن العام المنصرم، مشيرا إلى أن أغلب البنوك الكبرى قد أعلن عن نتائج مرضية حتى الآن، مشيرا إلى أنه يتوقع أن يكون عام ٢٠١٣ أفضل أداء للبنوك في



البنك الدولي يطلب خفض رسوم تحويلات المغتربين لـ ٤ دول عربية

طالب البنك الدولي دول شمال أفريقيا وعلى رأسها مصر وتونس والجزائر والمغرب بضرورة خفض رسوم تحويلات العاملين في الخارج إلى بلادهم والتي تصل نسبتها إلى ٧,٣%، وذلك من خلال فتح باب المناقشة أمام سوق التحويلات وتحسين وعي العاملين بالخارج بهذه الخدمات مما يسهم بدرجة كبيرة في خفض هذه الرسوم التي تمثل جزءا أساسيا من دخل العديد من الدول كما تقوم بدور كبير في توفير الخدمات الصحية والتعليمية لأسر العاملين بالخارج.

ويتوقع البنك بحسب صحيفة الأهرام المصرية، توفير ٦٧٣ مليون دولار للعاملين بالخارج بهذه الدول في حال تخفيض الرسوم، وتمثل تحويلات العاملين في الخارج شريانا أساسيا في الاقتصاد المصري وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وتعمل الحكومة على زيادته وتشجيع هذه التحويلات من خلال طرح مشروعات استثمارية وعقارية خاصة بهؤلاء العاملين للمشاركة فيها، كما تعمل على فتح صناديق اختيارية لتشجيع هذه التحويلات لدعم وتنشيط الاقتصاد المصري، ولذا يمثل هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي رسالة مباشرة للحكومة المصرية لإزالة هذا العائق الذي يمكن أن يقلل من انسياب هذه التحويلات ويعوق استعادة الاقتصاد المصري منها.

ويقول لوك تشيكر، المدير بمكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي: إن التحويلات النقدية للعاملين بالخارج تلعب دورا كبيرا الآن في اقتصاديات دول الربيع العربي، لذلك من المهم العمل على تيسير الأمور الخاصة بتلك التحويلات بما يسهم في زيادتها.

وأشار إلى أن الأموال التي تنفق على هذه الرسوم يمكن أن تستخدم في الاتفاق على التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن انخراطها، كما أن خفض هذه الرسوم سيساعد على استخدامها في أوعية استثمارية وغيرها من الأدوات المالية الأخرى بما يعكس على اقتصادات هذه الدول.

ويقول ماسيمو سيراسينو، مدير إدارة الهياكل المالية وخدمات التحويلات لدى البنك الدولي: إن على الحكومات أن تضع سياسات تفتح سوق التحويلات أمام المناقشة، حيث إن المناقشة وتحسين وعي المستفيدين بالخدمات المختلفة الخاصة بالتحويل من شأنه أن يخفف من الرسوم التي يتم فرضها، كما يمكن للبيئة التنظيمية التي تشجع على المناقشة فيما بين مقدمي خدمات التحويل أن تساعد على خفض رسوم التحويلات كما يمكن للعاملين والمغتربين أن يستفيدوا من المعلومات الأكثر شفافية عن خدمات التحويل.

ويشير البنك وفقا لقاعدة بياناته إلى أن متوسط رسوم التحويلات في شمال إفريقيا يصل إلى ٧,٣% وهو أعلى من المتوسط العالمي المستهدف الذي حددته مجموعة العشرين عند ٥% كمتوسط مستهدف بحلول ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الرسوم تعتبر منخفضة عند مقارنتها بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن متوسط الرسوم بها يصل إلى ١٢,٤% مما يجعلها أكثر المناطق كلفة للتحويلات النقدية في العالم.

بينما يشير التقرير إلى أن جنوب آسيا هي الأقل في رسوم التحويلات على مستوى العالم، حيث تصل نسبة الرسوم المبرورة على التحويلات النقدية بها إلى ٦,٥%.

بمشاركة خبراء من البحرين ومسؤولين إقليميين ودوليين

القمة الحكومية في الإمارات تركز على توفير الحلول المبتكرة للخدمات والإدارة



تضع القمة الحكومية التي تنظمها حكومة دولة الإمارات ضمن محاور أجندتها وفي مقدمة اهتماماتها تطوير الإدارة والخدمات الحكومية وتحقيق النتائج الإيجابية في العمل الحكومي، في الوقت الذي أعلنت فيه أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي سيشترك في «القمة الحكومية»، التي تعقد يومي ١١ و ١٢ من شهر فبراير الجاري، في جلسة مفتوحة يجيب خلالها عن أسئلة المواطنين والإعلاميين المتعلقة برؤية سموه لمسيرة العمل الحكومي خلال الفترة المقبلة.

كما ستتناول الجلسة أهم مبادئ القيادة الحكومية التي يتبناها، إضافة إلى الأولويات الوطنية لحكومة دولة الإمارات وصولا إلى تحقيق رؤية ٢٠٢١، التي أطلقها قبل حوالي ثلاث سنوات بهدف جعل دولة الإمارات واحدة من أفضل دول العالم.

وتستضيف القمة العديد من المتحدثين المحليين والإقليميين والدوليين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة ومن بعض المنظمات والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي وبعض الشركات العالمية العاملة في مجالات خدمة المتعاملين.. كما تستضيف السيد محمد القائد الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية من البحرين.

وقال محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس اللجنة المنظمة للقمة الحكومية في تعليقه على الأجندة إن «القمة الحكومية تشكل إضافة مهمة على مستوى الخدمات الحكومية ليس على المستويين المحلي والإقليمي فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضا، ولهذا فإننا حرصنا على أن تشتمل الجلسات النقاشية للقمة على محاور مهمة تطرح موضوعات تمس بشكل كبير احتياجات المواطن من الإدارات الحكومية المختلفة وطرق الرقي بالخدمات وجودتها».

وأوضح أن القمة تحرص على الخروج من الأطر التقليدية في عرض الأفكار والنقاشات نحو إيجاد نوع من التفاعل والحوار وتشكيل منصة مثالية لتبادل الخبرات والمعارف بما يمكن من تحقيق التواصل البناء بين الجهات المشاركة في القمة وتمكين الجميع من تحقيق الريادة في تقديم الخدمات الحكومية».

وتشكل القمة ومن خلال أجندتها النوعية إضافة حقيقية لتقديم المطلوب نحو المستقبل في مجال الإدارة الحكومية حيث ستعمل على استعراض التجارب المتميزة في دولة الإمارات والعالم وعددا من التجارب الدولية الرائدة وفي مقدمتها التجربة الكندية والكورية والندماركية والأسترالية والبرازيلية وتجارب أخرى مميزة، وتركز أيضا على القطاعات الحيوية التي تعتبر من الملفات المهمة، والتي تحتاج إلى الابتكار والتجديد في الإدارة الحكومية، وبما يمكن من تحقيق التقدم المطلوب نحو المستقبل

ويسهم في تحقيق الاستفادة القصوى وتعميم المعرفة في المنطقة العربية.

وتشتمل الجلسات النقاشية للقمة الممتدة على مدى يومين محاور مهمة تطرح موضوعات تمس بشكل كبير احتياجات المواطنين من الإدارات الحكومية المختلفة، وطرق الرقي بالخدمات وجودتها لتشكل منصة مثالية لتبادل الخبرات والمعارف، بما يمكن من تحقيق التواصل البناء بين الجهات المشاركة في القمة، وتمكين الجميع من تحقيق الريادة

في تقديم الخدمات الحكومية.

وسيشهد اليوم الأول للقمة جلسة يسلط خلالها الضوء على تجاربي أبوظبي ودبي في الخدمات الحكومية كمنهج لمدن عالمية تشهد تطوراً كبيراً في مجال تقديم الخدمات الحكومية يتحدث فيها كل من المهندس مطر الطاير رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات وعضو المجلس التنفيذي في دبي، كما يتحدث فيها فلاح الأحبابي المدير العام لمجلس أبوظبي للتخطيط العمراني.

الذهب ينزل دون ١٦٧٠ دولارا للأوقية

لندن - رويترز: نزل الذهب دون مستوى ١٦٧٠ دولارا أمس في ظل حالة من الحذر قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي الذي يضغط على اليورو مقابل الدولار في حين زادت لهجة أكثر تحافلا في الأونة الأخيرة من جاذبية الأصول الأخرى مثل الأسهم.

وسجل البلاتين والبيلايوم أعلى مستوياتهما في ١٧ شهرا واستنادا من تنامي الأقبال على المعادن الصناعية مع تحسن الثقة في توقعات النمو ولماخوف بشأن توقعات المعروض من جنوب إفريقيا وروسيا أكبر منتجين في العالم، وتراجع الذهب ٠,٣% إلى ١٦٦٩,٠٤ دولارا للأوقية (الاونصة) بحلول الساعة ١٠:٥١ بتوقيت جرينتش في حين تراجع عقود الذهب ٤,٣٠ دولارا للأوقية إلى ١٦٦٩,٢ دولارا.

وارتفع البلاتين إلى أعلى مستوى في ١٧ شهرا عند ١٧٤٠ دولارا للأوقية وارتفع ١,٤% إلى ١٧٢٩ دولارا.

وزاد البيلايوم ٠,٣% ليسجل ٧٦٥,٥ دولارا للأوقية وكان قد سجل في وقت سابق أعلى مستوى في ١٧ شهرا عند ٧٦٨,٢٢ دولارا للأوقية، ونزل السعر الفوري للفضة ٠,٥% إلى ٢١,٦ دولارا للأوقية.